

Distr.: Limited
27 March 2019
Arabic
Arabic and English only



اجتماع غرب آسيا الإقليمي التحضيري
لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة
والعدالة الجنائية
بيروت، ٢٦-٢٨ آذار/مارس ٢٠١٩

مشروع التقرير

المقرر: عبد الله الأنصاري (المملكة العربية السعودية)

إضافة

ثانياً - الاستنتاجات والتوصيات (تابع)

باء- البنود الموضوعية وحلقات العمل

٢- النهج المتكاملة للتصدي للتحديات التي تواجه نظام العدالة الجنائية (البند ٤ من جدول الأعمال)؛
والحد من معاودة الإجرام: استبانة المخاطر وإيجاد الحلول (حلقة العمل ٢)

ملخص المداولات

١- أشار الاجتماع إلى أهمية معالجة حقوق واحتياجات ضحايا جميع أشكال الجريمة، بما في ذلك في الحالات العابرة للحدود والحالات المتعلقة بالشباب والنساء. وقدم عدد من المشاركين معلومات عن الجهود التي تبذلها بلدانهم لجرم أضرار الضحايا ورد حقوقهم، وذلك مثلاً من خلال إنشاء الصناديق الاستثنائية لصالح الضحايا. كما أبرزت أهمية ضمان الوصول إلى العدالة.

٢- وجرى التشديد على ضرورة اتباع نهج شاملة ومتوازنة لوضع السياسات المتعلقة بمعاملة المجرمين. وأشار المشاركون إلى أنه، بالإضافة إلى طبيعة الجرم وخطورته، ينبغي أن توضع في الاعتبار الخلفية الفردية للجنحة، مثل الإعاقة، ونوع الجنس، والسن، والمستوى التعليمي، والخلفية الثقافية، من أجل ضمان أن تُصمَّم البرامج بطريقة تلبّي احتياجاتهم. وفي هذا الصدد، عُرضت معلومات عن الجهود الوطنية، ذات الطابع التشريعي والبرنامجي على حد سواء، الموجهة إلى الجنحة من الأطفال والشباب، مثل التعليم والتدريب المهني.



- ٣- وذكرت أهمية جمع الإحصاءات وإجراء الدراسات الاستقصائية عن تشغيل السجون وعن إعادة تأهيل الجناة السابقين، وذلك لدى استحداث إصلاحات السجون بهدف ضمان إعادة إدماج السجناء بعد أن يقضوا مدة عقوبتهم.
- ٤- وعرض عددٌ من المشاركين ممارسات جيدة وخبرات متعلقة بدائل السجن. وسلّم المشاركون بأن استخدام وتنفيذ قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو) يمثل أداة مفيدة وهامة لمعالجة اكتظاظ السجون.
- ٥- وأشير إلى الحاجة إلى بناء قدرات دوائر الإفراج تحت المراقبة، التي لها دور أساسي في تقديم الدعم المتواصل للجناة في المجتمع، بالتنسيق مع المنظمات الحكومية والكيانات غير الحكومية ذات الصلة.
- ٦- وأشير إلى أن عنصراً أساسياً يتمثل في دور المجتمع والدعم الذي يقدمه في كفاءة إعادة إدماج الجناة السابقين في المجتمع، بما في ذلك الدعم الذي يقدمه الأقران لبعضهم البعض وإشراك الشباب. وفي هذا الصدد، شدّد على أهمية التعاون بين الوكالات الحكومية على جميع المستويات والتعاون مع القطاع الخاص، وذلك على سبيل المثال من خلال ضمان فرص العمل. وأقر أيضاً بأن فهم الجمهور وتعاون المجتمع المحلي عنصران رئيسيان في تأهيل الجناة وإعادة إدماجهم في المجتمع. وأشير في هذا الصدد إلى الحاجة إلى القيام بأنشطة توعية شاملة تخاطب مختلف الفئات المستهدفة وتستخدم الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات وإجراء الاتصالات التفاعلية على أوسع نطاق ممكن.
- ٧- وأشير إلى أن وضع البرامج المتصلة بالعمل واستحداث العلامات التجارية لمنتجات السجون هما وسيلتان لإدراج الدخل للسجناء وأسرههم ولزيادة أهلية السجناء للالتحاق بالعمل عند الإفراج عنهم، وبصفة أعم تعزيز الصورة الإيجابية عن السجناء داخل المجتمع.
- ٨- وأبلغ عن الجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة الفساد، وسلط المشاركون الضوء على المساعدة التقنية التي تقدمها الأمم المتحدة وشبكة معاهد برنامج الأمم المتحدة لمواجهة هذه التحديات.

ملخص المداوالات

- ٩- حدّدت التوصيات التالية، التي لم يتفاوض بشأنها المشاركون:
- (أ) النظر في إصلاح القوانين والسياسات والممارسات من أجل ضمان احترام حقوق واحتياجات ضحايا الجرائم بجميع أنواعها، بما في ذلك بذل الجهود لوضع برامج وصناديق لجبر أضرار الضحايا وتعويضهم، وكفالة حماية الضحايا من الوصم والتمييز، وحماية المبلّغين عن ارتكاب الجرائم؛
- (ب) إنشاء أو تعزيز نظم لقضاء الأحداث تكون عادلة ومراعية لاحتياجات الأطفال؛
- (ج) الاستثمار في ترويج التطبيق العملي للصيغة المنقّحة لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، بحيث يتسنى الاعتماد على ما يتيحه المكتب المعني بالمخدرات والجريمة من مواد إرشادية تقنية وخدمات استشارية؛

- (د) وضع برامج لإعادة التأهيل في السجون تهدف إلى زيادة مهارات السجناء، والترويج للعلامات التجارية لمنتجات السجون، والتركيز على جملة أمور من بينها التعليم والتدريب المهني وفرص العمل، بُغية ضمان النجاح في إعادة إدماج السجناء في المجتمع والحد من معاودة الإجرام؛
- (هـ) تخصيص الموارد الكافية لاستكشاف الاستخدام الفعّال من حيث التكاليف لتكنولوجيا المعلومات من أجل تبادل التجارب والممارسات الجيدة في مجال الحد من معاودة الإجرام وإعادة إدماج الجناة في المجتمع؛
- (و) استكشاف التدابير العملية لتعزيز التعاون فيما بين الوكالات والشراكة بين القطاعين العام والخاص على كلٍّ من الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي، في مسعى لإعادة إدماج الجناة السابقين في المجتمع، وذلك مثلاً من خلال دعم توظيف الجناة السابقين وإشراك الشباب على هذا النحو في إعادة إدماج الجناة الشباب في المجتمع؛
- (ز) الطلب إلى المكتب المعني بالمتخدرات والجريمة أن يواصل جهوده الرامية إلى توفير المساعدة التقنية للدول الأعضاء، بناءً على طلبها، من أجل تعزيز المساءلة والكفاءة في نظام العدالة الجنائية، ولا سيما من خلال الشبكة العالمية لنزاهة القضاء، التابعة للمكتب.